

وهو الخير، بخلاف فاعل الفعل، ومما يُقَطَّع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ (١) وقول الشاعر:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَاطِعُ

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي والقول بذلك في البيت مؤدٍ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث وهو أن يكون المرفوع اسماً لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً.

يجوز في نحو «أخوه» من قولك «زيدٌ ضربَ في الدار أخوه» أن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب، وأن يكون نائباً عن فاعل ضرب على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيُّنْ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ﴾ (٢) قيل: وإذا قرئء بتشديد «قتل» لزم ارتفاع ريبون بالفعل، يعني لأن التكاثر لا ينصرف إلى الواحد وليس بشيء لأن النبي هنا متعدد لا واحد، بدليل كآين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها. «زيدٌ نعمَ الرجلُ» يتعين في زيد الابتداء، و«نعمَ الرجلُ زيدٌ» قيل: كذلك وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام اللجنس هي أم للعهد؟ وقيل يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوف وجوباً، أي الممدوح زيد و«حبذا زيد» يحتمل أين يكون حب فعل وذا فاعل. أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بحبذا والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، وقيل عطف ويرده قوله:

وَحَبِّدَا نَفَحَاتٍ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِكَ مِنْ قَبْلِ الرِّبَانِ أَحْيَانَا

(١) سورة مريم: آية ٤٦.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٤٦.